موقف صحافة الأحزاب العلنية في العراق من الاوضاع الاقتصادية للمدة 1946-1954

م.د. سعد لطيف حمد
جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)
كلية الآداب

المبحث الاول

الأوضاع الاقتصادية في الصحافة العراقية حتى عام 1954

كان الشعب العراق تواقاً لانتهاء الحرب العالمية الثانية ، لكي يتمتع بالحياة الجديدة التي دعت بها، فضلا عن تحسين الأوضاع العامة في البلاد لم تغيراً واضحاً في السياسة الداخلية ، كما ان النخبة الحاكمة لم تشهد تغير تحسين الأوضاع الاقتصادية ، في الوقت الذي أكدت الأحزاب السياسية العلنية التي انبثقت عام 1946 على ضرورة تحسين هذه الأوضاع كمدخل اي لعمليات الإصلاح السياسي في البلاد فعلى سبيل المثال حزب الاستقلال أن سياسة الحزب الاقتصادية تركز على محاربة البطالة والفقر والتعسف الاقتصادي[1]، بناء الدولة من الداخل لابد من تكون موحدة بعناصرها ، قوية وحديثة ، الامر الذي يتمثل في إصلاحيات الشاملة لبى تتناول جوانب الحياة ، وأحداث تطور اقتصادي شامل وحل مشكلة الأراضي واستخدام الصناعة الآلية[2]. مما يعني انها رفضت التخلف الاقتصادي والعمل على إصلاح هذه الأوضاع ، وقد عزز من ذلك هذه الأحزاب الخطاب الذي ألقاه الوصي في الأول من كانون الاول عام 1945 ، الذي أكد رغبة على حرص حكومته على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاهتمام بمشاريع الري والموصلات وتطوير قطاع الزراعة والصناعة والنفط بهدف التخفيف عن الآثار الاقتصادية التي اجتاحت البلاد أثر قيام الحرب العالمية الثانية [3] .

كان أمراً طبيعيا أن تهتم صحافة الأحزاب العلنية في العراق بالأوضاع الاقتصادية ومظاهرها في البلاد ، التي لابد أن تعكس طبيعة النظام السياسي وجدية قراراته في هذا الجانب ، وعليه فان صحف هذه الأحزاب لم تترك موضوعاً اقتصاديا له علاقة بقضايا الشعب دون التطرق إلية ، وقد برز في هذا الجانب " قضايا التموين ، والغلاء في المواد الغذائية " ، انتشار الرشاوي في دوائر الدولة الاهتمام بالصناعات الوطنية ، الاهتمام بشؤون

المجتمع بفئاته المختلفة ، كما برز في هذا الجانب الموقف من أوضاع الأسواق المحلية ، والاهتمام في توفير الغذاء الضروري للشعب ، لاسيما ما يتعلق منها بالحبوب الأساسية والمواد الغذائية الأخرى- أ، تسليط الضوء على هذا المظاهر تؤشر لنا بوضوح مدى الاهتمام الذين أولته هذه الصحافة لقضايا الشع في تلك المدة من تاريخ العراق [4].

1.التموين :

كان من المشاكل الرئيسية التي واجهت العراق خلال الحرب العالمية الاولى (1914-1918) وقدراتة لم عن هذه المشاكل اثناء قيام الحرب العالمية الثانية مع اختلاف في عواملها والتي برزت بمقدمتها مواجهته مشاكل التموين التي لم تكن حدثاً محليا أو جديداً ، فقد جابهتها أمم أخرى أبان الحرب العالمية الأولى ، واتخذت الحكومات والدول في وقتها شتى التدابير لمواجهتها ، كما عالجها رجال الاقتصاد والشؤون الاجتماعية بوضع الحلول الناجحة وتجاوزها [5] .

أما بالنسبة للحرب العالمية الثانية (1939-1945) فقد كان وضع العراق خلال السنتين الأوليتين (1939-1941) حسناً بشكل عام ، إذ لم تطرأ تغيرات أو تأثيرات واسعة [6]. على الاقتصاد العراقي لاسيما في وضعه التجاري والمالي بشكل عام ، بل أن توفر المواد الضرورية والغذائية والأسعار كان وضعه طبيعيا إلى حد كبير ، بسبب استمرار وصول البضائع المختلفة إلى العراق [7] . لذا تشير مجلة غرفة تجارة بغداد ، أن مجموع ما استورد من السكر خلال الفترة المذكورة (63) ألف طن و (4500) طن من الشاي و (111) مليون متر مربع من الاقمشة المختلفة / كما أضاف قرارا الحكومة بمنع تصدير المواد الغذائية والضرورية المستوردة دعما جديداً للاحتفاظ لتموينات العراق لأغراض الاستهلاك المحلي والحيلولة دون تسربها إلى الدول المجاورة [8]، ولم تقف الأمور عند هذا الحد ، فقد أصبح العراق ، مجهزاً لبعض الأقطار العربية والمجاورة مثل سوريا والمملكة العربية السعودية وتركيا وايران . بما لا يقل عن (50) ألف طن من الحنطة والشعير والطحين والتمور والسمن وبعض الحبوب وغيرها من مواد التموين .

كان لاستمرار الحرب أثراً واضحا فيما بعد على تبدل هذه الأوضاع وتغيرها ، لاسيما أن كثير من الدول المشاركة في هذه الحرب ، حولت صناعاتها وتجارتها للأغراض العسكرية . مما انعكس ذلك على إنتاج تلك الدول على صناعاتها القطنية والصوفية والمواد

الغذائية ، كما عملت ظروف الحرب على إرباك حركة المواصلات الدولية واشتداد المخاطر البحرية وارتفاع أجور النقل التجاري ، حتى أصبح الشحن مهمة صعبة [9] ، ويضيف مصدر آخر أن الحرب أوجدت صعوبات في التمويل النقدي بسبب القيود التي فرضتها دول عديدة على تحويل العملة [10] ولم يكن العراق بمعزل عن هذه التأثيرات في جوانبها المختلفة لاسيما الاقتصادية ، إذ سرعان ما تأزم الوضع التمويني في العراق ، إذ تدهور الوضع التجاري وانقطعت البضائع المستوردة لاسيما السكر والشاي والبن والبهارات ومشتقات الحليب من أغلب الدول التي كان العراق يستورد منها بضاعة والتي كانت تصل إلى نسبة 481% من نسب استيراداته الكلية [11]. وقد رافق ذلك هيمنة بريطانيا على سياسة العراق الخارجية بكل مفاصلها بما يخدم أغراضها الاقتصادية والعسكرية [12] .

ومقابل ذلك ، كانت السياسة البارزة للحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 1941 . بشكل خاص هي تسخير إمكانات العراق السياسية والاقتصادية والمالية لصالح دول الحلفاء وبريطانيا بشكل خاص رغم تعارض ذلك مع السيادة والمصالح الوطنية العليا للعراق [13] ، الأمر الذي أدى إلى زيادة مشاكل التموين في العراق التي أخذت تستفحل حلال سنوات الحرب ، وقد لخصت وثيقة صادرة عن المفوضية الأمريكية في بغداد موقف الحكومة من أوضاع التموين وتقييمها لها فتشير إلى انه لا يوجد شك في أن الحكومات العراقية المتعاقبة خلال سنوات الحرب قد أثبتت فسادها وفشلها وأن أغلبية أعضائها بإغناء أنفسهم ومعارفهم وأصدقائهم ويهملون مصالح الشعب ، وأن فشل الحكومة في توفير المواد التومينية وعدم حماية الشعب من الجشع والاستغلال قد خلق استياء وتذمراً كبيرين [14] .

وبعد انتهاء الحرب أخذت مشاكل التموين مظهراً آخر ، تمثل في شحة المواد الاستيرادية المخصصة له لاسيما (السكر ، الشاي ، والأقمشة) ويشير مصدر رسمي ومما زاد من مشاكل التموين استثمار المسؤولين عن التموينية المبالغ الضئيلة من العملات الصعبة في استيراد المواد الكمالية لاسيما السيارات والعطور ومواد التجميل والسجائر والشخاط التي اغرقت الاسواق العراقية على حساب السلع الضرورية [15] . مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير نتيجة المضاربات العديدة وعمليات الاحتكار لها [16]، وفضلاً عن تدني القدرة الشرائية لدى الشعب بسبب تقلص فرص العمل وانتشار

البطالة بسبب استمرار الاحتكار والمضاربة بالمواد التموينية وانتشار الرشاوي والاختلاسات في الدوائر الحكومية [17] .

كان لابد والحال هكذا أن تتعدى الصحافة لهذه المظاهر ، كونها تعبر عن مصالح الشعب . فكتب جريدة (لواء الاستقلال) عن التموين تحت باب تجارة واقتصاد (معالجة شؤون التموين) ، (لقد كان للبيانات الصادرة عن وزارة التموين والتي تقضي برفع السيطرة عن عدة مواد وإطلاق استيراد البعض منها من الخارج (كما هو الأمر في المنسوجات الصوفية وغزل الصوف) صدى ترحيب من مختلف طبقات الشعب ، بالنظر إلى أن السيطرة على بعض المواد غير النادرة التجهيز قد أصحبت ضد مصالح المستهلك وفي جانب التاجر ، ودليل ذلك إن كافة المواد التي تم إطلاقها سجلت أرباح تتجاوز حد معقول عنها كما فعلت في السنة الماضية)[18] ؛ وأضافت (أن من الأسرار المفضوحة أن الحكومة تربح من وراء السيطرة على المنسوجات الصوفية ما يتراوح بين الدينارين والثلاثة في الياردة الواحدة من المنسوجات الصوفية التي توزع على أصحاب الدخل المحدود ، فهل تنوي بالاستمرار في هذا الخطر ؟ وهل هذا هو رأيها في الترفيه عن الشعب)[19] .

وفي مقال آخر تناولت جريدة (لواء الاستقلال) بالقول (متى تتم معالجة قضايا التموين على اختلاف طبقاته ينتظر منهاج الحكومة في معالجة قضايا التموين والتجارة التي تتطلب حلولا سريعة وخطط دقيقة لمعالجة أوضاع شاذة وطارئة لتوسيع اقتصاديات البلاد بسياسة طويلة الأمد، بشرط أن تكون المعالجة تتوخى فائدة الشعب والبلاد أجمع[20] لاسيما أن الشعب رأى أن قسماً من إجراءات الحكومة غير مبرر لها ، بل أنها كانت تتنافى مع المصلحة العامة ، ولعل أهم ما جاء بذلك ما جاء للحكومة من أرباح فاحشة من قيامها بتوزيع السكر والشاي والمنسوجات الصوفية ، فالشعب يعلم أن السكر الذي يكلف الحكومة أقل من ثلاثين فلساً للكيلو بيع بسعر 85 فلساً والشاي الذي يتبعه بسعر 650 فلساً يكلفها دون 350 فلساً للكيلو [21] .

وبقلم محمود الدرة نشرت جريدة (صوت الأحرار) مقال بعنوان (أزمة الغذاء أليس لها من علاج) جاء فيه " سئل الفيلسوف الإيرلندي جورج برناردشو : ما بال رأسك أصلع ولحيتك كثة ؟ فأجاب على الفور متهكماً كعادته : كثرة إنتاج (مشيراً إلى لحيته) وسوء توزيع مشيراً إلى (رأسه) . وما قاله برناردشو ينطبقكل الانطباق على أزمة المواد الغذائية

عندما فإنتاجنا الزراعي على الرغم من رداءة حاصلة يكفي لو يوزع توزيعاً صحيحاً، على أن فقدان التنسيق والسياسة المرتجلة ، والروتين الحكومي حال دون ذلك [22] .

وعليه فأننا نتقدم إلى المسؤولين بملاحظاتنا نأمل أن يتوصلوا إلى أفضل الطرق لمعالجة هذه القضية :-

1- القيام فوراً بإحصاء عام .

2- الابتعاد عن الارتجال في التوزيع الغذائي

3- التركيز على ذوي الخبرة في العمل التمويني [23] والآ كيف ستحفظ الحكومة هيبتها .

وبقلم محمد صديق شنشل جريدة (لواء الاستقلال) مقال بعنوان " ازمة الخبر" جاء فيها أن هذا الضيق قد نبه أبناء هذا الوطن وحفزهم إلى التفكير في ضرورة إصلاح حالهم.... دون أن يخطو المسؤولين خطوة واحدة في سبيل معالجتها معالجة جدية [24] ، وتحت عنوان " ازمة الخبر أيضا" كتبت جريدة (لواء الاستقلال) مقالاً جاء فيه : " يشكو هذا الشعب غلاء مصطنعاً وحكومة لاهية في إعداد المشاريع الوهمية ، ونحن إذ نهيب بالحكومة في مكافحة الغلاء ، نطلب منها الضرب على أيدي المحتكرين الذي بلغ بهم إلى احتكار أهم المواد الغذائية وتهريبها إلى الأمم الأخرى [25] .

ونشرت جريدة صدى الأحرار مقالاً بعنوان أنه " الغلاء الداهمة " ، ما علاجها لإنقاذ الشعب الجائع من جشع المحتكرين " ، جاء فيه " أن السيطرة في الوقت الحاضر أصبحت على أسعار المواد في جانب التاجر أكثر من هي في جانب المستهلك وذلك هناك سيطرة أخرى تضيق على الشعب ، وهي السيطرة على التمويل الخارجي ، فعلى الحكومة أن يبق للناس من الصبر ما يسكنون به إلى الرضا [26] . وعليه إذا أردنا أن نعالج الخلل في جميع مشاكلنا الاقتصادية ، فعلينا الخلاص من هيمنة النفوذ الأجنبي على البلاد ، إذ أن نتخلص من تهاون رجال الحكم في هذه الناحية [27].

الصناعات الوطنية

لم تستطع الصناعة الوطنية منافسة البضائع الأجنبية مما أدى الى تأخر الصناعة من جهة ، وربط العراق بالسوق الأجنبية ، والتي تقع في مقدمتها السوق البريطانية ، فضلا عن ذلك إبقاء كافة الصناعات في دائرة التخلف الاقتصادي [28] .

لذلك أن صحافة الأحزاب العلنية وجدت في هذا لمهم ما يمكن التصدي له بكل قوة، فكتبت هذه الصحف عدة مقالات ، فكتب(جريدة الشعب)، مقالاً بعنوان " ثلث كمية التبوغ "[29]. وأضافت أن الذي يهمنا في هذه الناحية "علماً أن إتلاف المنسوجات الزراعية التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني أمر مشروع من الناحية الأدبية ومبرر من الوجهة الاقتصادية [30] ولنا أن نتساءل :

1- ألا يمكن للحكومة أن تفكر في الا الاستفادة هذا الفيض فتعمل على تصديره ولو بأسعار مخفضة جداً .
2- ألا يمكن للحكومة أن تفكر بتخفيض أسعار التبوغ قليلاً وتشجيع معامل الدخان على استهلاكه بنطاق واسع .
3- لم يحال دون تشجيع صناعة السجائر اليدوية في العاصمة والأولوية وفيض التبوغ يجعل ذلك [31] .

كما نشرت مقالات عدة في هذا الجانب ، فتحت عنوان " إنشاء مجلس اقتصادي أعلى " كتبت جريدة " أصوات الأحرار " مقال جاء فيه : " أن وضع البلاد الاقتصادي المتردي ، فضلا عن وضع سياسة معينة فيما يخص التجارة الخارجية للبلاد [32]، " بغية تشجيع استيراد البضائع الإنتاجية التي نجد ان ذلك من الأمور التي تكفل إعمار البلاد اقتصاديا [33] " صناعة الجلود في العراق والمشاكل التي تجابهها " جاء فيه " مشكلة حصول العراق على الجلود في المدبوغة ومصنوعات الجلود لمعالجة الاستهلاك المحلي قد تعقدت وتأزمت في سنوات الحرب نتيجة قلة وسائط الشحن وانقطاع المواصلات ، أما الآن فقد قام بعض أصحاب رجال الأعمال إلى افضلية تأسيس صناعة جلود محلية في العراق بالنظر إلى توفر الجلود ورخصها في البلاد ، في الوقت الذي كان العراق يستورد الجلود المدبوغة للصناعات المحلية من الخارج [34] .

وكما نشرت عام 1948 ، نص تصريح نديم الباجه جي مدير الاقتصاد العام في العراق الذي صرح به في لندن من مشاريع العراق الصناعية ، أكد فيه على ضرورة إجراء محادثات عامة مع الشركات الصناعية البريطانية ، لكي يتم تنفيذ مشاريع صناعية في العراق ، مثل معمل لتكوير النفط لسد حاجة السواق العراقية من بنزين ودهون وكيروسين السيارات[35]، فضلا عن مشاريع أخرى تتعلق بالصناعات القطنية والصوفية، ومن المظاهر

التي أكدت عليها هذه الصحافة والمتعلقة بالصناعات الوطنية وأثارات جريدة (لواء الاستقلال) في مقال لها قضية حرق التبوغ غير المجاز بتصديرها ، جاء فيه " بدرت ظاهرة غريبة ومؤسفة في موسم التبغ لعام 1945 ، فقد نشط زراع الشمال يحسدهم حب الارتزاق في زراعة أراضيهم بالتبغ ، وكان من نتيجة ذلك أن زرعوا مساحات غير مجازين بزراعتها بموجب أوامر وأنشطة دائرة انحصار التبغ ، قد أدى إلى إفاضة الإنتاج ، وبدل أن تستخدمه الحكومة في التصنيع ، قامت دائرة انحصار التبوغ بالتذرع بالصلاحيات

معالجة القضايا الأخرى :

لم تغفل الصحافة العلنية معالجة القضايا الداخلية الأخرى والتي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية فكتبت لواء الاستقلال عن السرقات في ميناء البصرة وطالبت الجهات المختصة إصدار بيان وافي ينور الرأي العام ويضع حداً لهذه المهازل [36] .

نشرت مقالا عن مشكلة الأراضي في العمارة ،وقالت أن أراضي العمارة الزراعية مثل بارز من الاستقلال المشين [37] وكتبت مقالاً بعنوان " التنظيم الاقتصادي والاحتكار ألأجنبي " ذكرت فيه بضرورة تأمين حياة العمال وتوزيع الأراضي على الفلاحين على أساس الأسرة ومنع الأجنبي من التدخل في شئوننا وإنهاء العسكري ولو بشير من أرض العراق وتأسيس شركات كبرى تسلهم بها الحكومة بواحد وخمسين في المائة [38] ، كما كتبت الجريدة عن العملة العراقية ومستقبلها ، وذكرت بأن النظام النقدي في العراق لا يحقق رغبات البلاد ولا يماشي نهضتها الاقتصادية [39] .

أما جريدة (صوت الاحرار) فقد نشرت حادثة (كاوورباغي في كركوك) عام 1946 إذ قدم العم ل في شركة النفط كركوك مطالبهم إلى إدارتها ومنها :-

1- زيادة أجورهم .
2- تهيئة دور سكن لهم .
3- تخصيص وسائل نقل لهم .
4- إعطاهم إكرامية الحرب أسوة بعمال حيفا وعبادان .
5- إعطاؤهم النفط للوقود .
6- إعطاؤهم أجور السفر إلى أماكنهم عند ذهابهم بالإجازة .
7- تطبيق قانون العمال فيما يخص إكرامياتهم وعطلهم [40] .

وهي من الوجهة العامة كلها مطالب اقتصادية تخص فئة واسعة من العمال وفي نشاط يعد أهم النشاطات الاقتصادية في العراق ، نظراً لعدم تحقيق هذه المطالب اجتمع في الثاني عشر من تموز 1946 ، العمال في محل يعرف بكاووررباغي في كركوك فجاءت الشرطة ففرقتهم بالقوة [41] فاهتمت صحافة الأحزاب العراقية العلنية بضرورة وضع حد لهذه التصرفات الطائشة ، وطالبت بإجراء التحقق في الحادثة [42] .

اهتمت جريدة (صدى الأحرار) بتطور السياسة التجارية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لاسيما أن من المتغيرات الأساسية التي برزت في هذا الجانب اتجاه الحكومة العراقية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى تحقيق القيود التي كانت مفروضة على الاستيراد من بلاد الكتلة الإسترلينية فيما أوضحت الاستيراد من بلاد العملات النادرة[43] لإجازة خاصة بموجب الاتفاقية العراقية التجارية بعد الحرب ،وخلاصة ما جاء فيها اتخاذ الحكومة العراقية التدابير لتسهيل الاستيراد من بريطانيا التي طلبت من الحكومة العرقاية التدابير لتسهيل الاستيراد من بريطانيا التي طلبت من الحكومة العراقية أن لا تفرض أي قيد نقدي خاص على الاستيراد من خارج المنطقة الإسترلينية باستثناء بلاد العملات النادرة باعتبار أن الحكومة العراقية ستقوم باستيراد السلع الضرورية ، وتخصص بريطانيا مبالغ من العملات النادرة تحت تصرف العراق ، وقدد مدد العمل بهذه الاتفاقية ثلاث مرات وذلك بين تاريخ انتهاء أجلها في 31 كانون الأول 1945 وبين 15 تموز 1947 [44] ، وبذلك تكون السياسة التجارية لم تخضع لضغوط المتنفذين في الحكومة العراقية وكبار الملاك والتجار الذين يتطلعون للثروات الكبيرة ، بل خضعت للأوساط البريطانية التي عملت على استنزاق العملات النادرة وثروات العراق الأخرى ، لاسيما أن عرض السلع الإنتاج الضرورية في المنطقة الإسترلينية غير واف إلا بجزء ضئيل من الطلب عليها لحاجة السوق العراقي وكان الميسور من هذه السلع متردي النوع، ومتأخر تسليمة في أحوال أخرى ، أما السلع غير الضرورية فكانت متوفرة في أحوال كثيرة [45] . فكتبت جريدة (صوت الأحرار) في مقال لها بعنوان (سياسة الاستيراد وارتفاع الأسعار) ، جاء فيها : " صاحب سياسة الاستيراد هذه زيادة في الارتفاع أسعارها وإلحاق الضرر بالمستهلكين ، فعلى سبيل المثال أن الحكومة العراقية سمحت بتصدير كميات أكثر من الشعير حتى بلغ مجموع ما صدره التجار سنة 1946 (250) ألف طن علاوة على ما تبقى من حاصل سنة 1945 البالغ ألف طن تقريبا

[46] ، فضلا عن ذلك كان ضعف الرقابة وإهمال الإدارة أديا إلى نشاط السوق السوداء ، فقد قام بعض التجار باحتكار الحبوب في مخازنهم " العلنية والسرية " وسارع بعضهم منذ بداية موسم الحصاد للذهاب إلى الأرياف والاتصال مباشرة بالمنتجين بغية شراء المحصول وخزنه ثم فرض أسعار عالية عليه بعد انتهاء الموسم ، وبلغ من جشعهم احتكار أهم المواد الغذائية كالرز والسمن وغيرها وتهريبها إلى الأقطار المجاورة طمعاً في الإثراء على حساب المواطنين [47] أضافت " ان الحكومة واجهت نقداً شديداً من القوى الوطنية والنواب ونستشهد على ذلك بقول محمد رضا الشبيبي عضو مجلس النواب الذي جاء فيه " أنه لأمر خطير أن نرى الحكومة عاجزة من مكافحة التهريب 300 معنى ذلك أن المجرمين المهربين شركاء يتمتع بعضهم بمراكز لا بأس بها" [48] .

ولم تأت هذه الانتقادات من بعض المسؤولين والسياسيين ، بل جاءت أيضا من بعض الأوساط التجارية ففي 27 أيلول 1947 قدمت غرفة تجارة بغداد توصية بتقريرها المرفوع إلى صالح جبر رئيس الوزراء طلبت فيها " منع تصدير الشعير منعاً باتاً ، ذلك لتلاقي حصول أزمة في الحبوب ومجاعة في البلاد وفي حالة سوء الظروف الطبيعية للموسم القادم ، إلا أن هذه التوصية أهملت ، ولم نجد أذنا صاغية "[49] .

وما أن حل موسم الحصاد حتى أطلت الأزمة برأسها آخذة بخناق السكان فأخذ الأغنياء يحتاطون للأمر ، أما أكثرية السكان فقد أدركها الخطر الذي كان يخرجهم عن صوابهم. فكانوا يقفون ساعات طويلة أمام المخابز والأفران متزاحمين على الخبر (والصمون الأسود)[50] ، وانتهز آخرون وهم المحتكرون والمضاربون الفرصة للإثراء غير المشروع ، كما نشرت في العدد نفسه [51] ، عريضة رفعها (240) شخصاً من سكان البصرة جاء فيها : " أن الشخص لا يمكنه الحصول على أكثر من خمسة أرغفة مهما كثر عدد أفراد عائلتة وأن الحصول عليها لا يمكن أن يحصل إلا بعد ساعات طويلة[52]، تساءلت جريدة صوت الأهالي قائلة : ماذا يبقى للفقير اذا كان لايملك حنطة يأكل منها الخبز ؟ فقد بلغ ثمن الحنطة الموصلي الذي يبلغ ربع طن تقريبا (21 ديناراً) وأن الكثير من العوائل تبيت جائعة ، وعبرت الجريدة عن ذلك بالقول " إنك إذا لصقت أذنك على بعض الأبواب سمعت نشيجاً ونواحا وهمهمة تكاد تمزق نياط القلوب لأن أفراد هذا الدور من نساء وشيوخ وأطفال يتضورون جوعاً وأين هذا الجوع في الموصل بحر الحنطة والشعير المتلاطم الأمواج [53] .

ونشرت جريدة صوت الأهالي برقية استغاثة لسكان سوق الشيوخ جاء فيها : " احتكار قوت الشعب والمضاربة بع يهدد الجماهير بالموت جوعاً ويستصرخون توفير المواد الغذائية والمتظاهرون في مدينة العمارة يطالبون بتوفير الخبز وبرقية الخالص تذكر : أن الخبز أصبح كالعملة النادرة لا يناله إلا ذو حظ عظيم ، بينما تشير المعلومات اتي رفعها المواطنون إلى وجود كميات كبيرة من الحنطة والحبوب الأخرى مكدسة في مخازن أصحابها الذين لا يتورعون عن التواطؤ مع الأجنبي [54] .

كما كتبت جريدة صوت الأهالي قائلة : " أن احتكار الحبوب والتصرف بها على حساب السواد الأعظم الجائع ليس بالأمر الحديث وإنما نتيجة لنظام اقتصادي فرض على الشعب بالقوة والإرهاب والاضطهاد ، فالشعب لن يرضى لنفسه حياة تضطهده في خبزه وحريته وأن عليه أن يناضل بكل قواه من أجل التخلص من شرور هذه الفئة [55] ، الحكومة فسح المجال للشعب أن يسهم في حل مشكلته وذلك عن طريق السماح له فوراً بتنظيم نفسه في الأحزاب السياسية على نطاق واسع بإجازة فروع الأحزاب في كافة أنحاء العراق .

واستجابة من الحكومة لهذه الضغوط قررت إعادة القيود على تصدير المواد الغذائية بموجب البيان رقم (24) سنة 1948 ، الذي أخضع جميع السلع المصدرة والمستوردة إلى إجازة ، كما تضمن البيان أسساً جديدة في سياسة الاستيراد أهما تشجيع استيراد المواد الاستهلاكية الضرورية وسلع الإنتاج وتقليص استيراد السلع الكمالية ومراعاه استيراد السلع التي لها نظير في المنتجات الوطنية [56] .

ولا خلاف أن الحكومة العراقية استمرت في نهجها الداعم للسياسة البريطانية –حفي العراق ، ورغم إجراءات الحكومة المعالجة مشاكل ارتفاع أسعار الحاجات الضرورية والمواد الغذائية ، ولاسيما الحنطة والشعير والرز والسمن ، إلا أنها لم تحقق سوى معالجة وقتية لحالة التضخم الخانقة التي كان يعاني منها المواطن في حياته اليومية الناجمة عن ربط الاقتصاد العراقي بعجلة الاقتصاد البريطاني ومجهوده العسكري ، الأمر الذي أكدة تقرير كامبل F.H. Cumpbell المستشار التجاري في السفارة البريطانية في بغداد والذي نشر في لندن واستعراض فيه الأحوال الاقتصادية خلال الحرب حتى شهر حزيران عام 1949 [57] في الوقت الذي كانت بريطانيا ترجع كل مظاهر الاستياء الشعبي إلى دعاية وتحريض الأحزاب الشيوعية متناسية دورها المباشر في تردي الوضع الاقتصادي في البلاد ، حيث

كان المواطن العراقي يعاني من نقص شديد إلى ما يسد حاجاته من الخبز والمواد الأساسية .

واتساقاً مع هذا النهج الذي رسم سياسة العراق التجارية والمالية ، أن القطاع التجاري العراقي كان خاضعاً لنفوذ التجار اليهود . ومما يدل على هيمنتهم الواسعة على تجارة العراق الخارجية من عقده التجاري كانت بيدهم ، أما بعد سنة 1948 ، فكانت 20% من الواردات و 2% من الصادرات و 5% من العقود بيدهم [58] . في الوقت الذي كان معظم تجار العراق ، يجدون صعوبة في الحصول على التسهيلات المصرفية من المصارف الأجنبية العاملة في العراق ونظراً لقلة أموال مصرف الرافدين كانوا يلجئون في أغلب الأحيان إلى الاقتراض من الصرافين اليهود لفائدة تزيد على معادلات فوائد المصارف [59] لذلك نجد أن جريدة لواء الاستقلال لم تذهب بعيداً عن إشارات ، أن السياسة الاقتصادية للحلفاء وما بعدها ساهمت إلى حد كبير في ازدياد أهمية التجار اليهود بعد أن وجودوا من بعض المصارف في الدول الصناعية وفروعها في الدول الأخرى أكبر مشجع ، فكان الاعتماد يمنح بسهولة لليهودي بعد دفع نسبة مئوية ضئيلة ، بينما يلزم غير اليهود من العراقيين بدفع 100% من قيمة البضاعة المستوردة [60] ، فضلا عن ذلك كانت الحكومة العراقية قبل سنة 1948 تخصص 60 % من العملة الصعبة للتجار اليهود[61].

ومن دون شك ، أن بريطانيا كانت تتحكم بكل شيء فهي " الكل بالكل " ، لذلك نجد أن الحكومة لم تستطع اتخاذ اية إجراءات مهمة لدعم الصناعة ، لذلك نجد أ، نمو الصناعة خلال تلك المدة كان بطيئاً جداً إذ أن عدد الشركات الصناعية المسجلة في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي تأسيس مجلس الإعمار 1950 لم يتجاوز (19) شركة، وهذا العدد لم يكن متناسباً مع إمكانيات العراق الاقتصادية والاجتماعية بأي حال من الاحوال [62] .

فضلاً عن ذلك تعرضت بعض فروع الصناعة في القطاع الخاص إلى تدهور الإنتاج نتيجة سياسة إطلاق الاستيراد التي كانت أسالس بروز هذه الظاهرة على الرغم من صدور بيان رقم (24) لسنة 1948 [63] . الذي استهدف حماية الصناعة الوطنية وذلك بمنع استيراد البضائع التي يمكن إنتاج مثيلاتها محلياً . وعليه قامت جريدة لواء الاستقلال بنشر عريضة (540) شخصاً من أصحاب معامل النسيج وعمالهم وجهودها إلى رئيس الوزراء

يقولون فيها أنهم اصبحوا على ضفا هاوية من الإفلاس بعد أن ارتبط مصيرهم بمصير هذه المهنة ، وأن هذه المعامل التي كانت تنتج الأقمشة الحريرية والقطنية التي كانت تلاقي رواجاً في أسواق العراق تعرضت لمنافسة الأقمشة الأجنبية التي أغرقت الأسواق ، وكاد الكساد يطغى على معاملنا لولا أنها عادت لتنتج المنتجات التي لا تستورد من الخارج مثل " المناشف والبشطمال (الأزرار) وغيرها [64] ، وأضافت الجريدة في مقال آخر لها : أما عمال النسيج في معامل (اليشماغ) في النجف فقد قالوا لرئيس الوزراء " نرفع إليكم مضطرين شكوانا عن النكبات التي حلت بنا والنتائج التي آلت إليها حياتنا من جراء البطالة الخانقة وارتفاع أسعار المواد الغذائية وضرورات الحياة ..وها نحن نجوب الشوارع ونتجه من مدينة إلى أخرى طلباً للعمل والخبز .. ولكن لا نلاقي سوى التشريد [65] .

ويذكر ان تأزم فرص العمل وانتشار البطالة كانت في مقدمته المشاكل التي عانى منها العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وشكلت عبئاً إضافيا على الاقتصاد العراقي ، وقد تفاقمت المشكلة نتيجة لإلغاء الوظائف والخدمات المؤقتة الناشئة عن الحرب . وقيام قوات الاحتلال البريطاني بعد انتهاء الحرب مباشرة بتسريح العمال العراقيين [66] الذين استخدموا في المعامل والورش والقطاعات الخدمية التي أنشأتها القوات المذكورة خلال الحرب لمجهودها الحربي [67] ، وأدى عدم حماية الحكومة لبعض الصناعات والمعامل التي أنشئت في البلاد مثل صناعة السجائر وصناعة الشخاط ، وتشجيعها على استيراد الشخاط والسجائر الأجنبية بإجازات مفتوحة إلى حدوث كساد في المنتجات الوطنية من تلك المواد وتعرض معظم العمال في المصانع إلى البطالة نتيجة لذلك [68] . وقد تجاوز عدد العاطلين عن العمل حوالي نصف مليون شخص في عام 1948 ، ونتيجة لذلك فقد أثر انتشار البطالة على هبوط قدرتهم الشرائية وتدهور أحوالهم المعاشية بحيث لم يعد بإمكانهم الحصول على قوتهم اليومي ، أو ما يمكنهم من استمرار المعيشة [69] ، وقد عزز من هذه المظاهر تزايد نشاط المحتكرين والمضاربين ببضائعهم المخزونة والمحتكرة من المواد الغذائية كالحنطة والشعير والرز ، والمواد الكهربائية التي أخذت نشهد تنافساً شديداً [70] .

وبعيداً عن هذه المظاهر ، تعد قضية النفط واحدة من القضايا التي تشكل جوهر التحرر السياسي والتحول الاقتصادي في العراق . ومن هنا يمكن القول أن ما أصاب العراق من تدهور في شتى جوانب الحياة كان محكوماً بالدرجة الأولى بعامل خارجي أساسي هو

دور شركات النفط في ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الغربي وجعله تابعاً له ، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، كان الوطن العربي والعراق من ضمنها التي طالبت بإقامة علاقات متكافئة بين الدول المنتجة والشركات ، وقد ساعد على ذلك التضامن الذي حدث بين حركات التحرر الوطني والقومي والدول الاشتراكية كما أن الحرب نبهت الشعوب الرازحة تحت هيمنة الاستعمار عن الغبن الذي يلحق بمواردها الاقتصادية ، فقد صدر قانون الضريبة الإضافي في فنزولا سنة 1948 وقرار تأميم النفط الإيراني في 15 آذار 1951 وللمرة الأولى من الشرق الأوسط [71] .

وعند النظر في حصة العراق من عوائد النفط يتضح جلياً نشاط الشركات في استنزاف ثروات العراق إذ كانت حصة العراق من نفطة بموجب الاتفاقات المعقودة مع الشركات هي 4 شلنات (200 فلس) لكل طن من النفط ، ثم أصبح 6 شلنات (300 فلس) في سنة 1951 . ولم يزد الإنتاج من سنة 1945 حتى سنة 1949 عن 4,65 ملايين طن سنوياً [72] .

وفي تلك المدة أخذت الشركات الأمريكية بتصميم مبدأ مناصفة الأرباح في امتيازاتها في الشرق الأوسط ، وأعلنت حرباً ضد شركات النفط البريطانية للاستحواذ على أكبر كمية من احتياطي النفط [73] . وهذا ما جعل الحكومة السعودية تحصل على 50% من صافي دخل الشركة . وهذا ما جعل القوى الوطنية العراقية تشحذ نضالها من أجل إعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة مع الشركات النفطية على أسس عادلة ومتكافئة والمطالبة بقيام صناعة نفطية وطنية ، لاسيما إن أقدمت إيران على خطوتها الجريئة في هذا الشأن ، كما قدم ثلاثة عشر نأئبا طلباً إلى رئيس مجلس النواب بضرورة سن لائحة قانونية لتأميم شركات نفط العراق ، ولكن رئاسة المجلس أهملت هذا الطلب ولم تضعه في منهاج الجلسة [74] .

" من جريدة لواء الاستقلال فقد نشرت مقالاً إلى السامرائي وهو من القياديين البارزين في حزب الاستقلال جاء فيه " أن السعيد وزملاؤه ، ولاسيما الذين سبق أن تعبوا في المفاوضات أخرى بهم ان يقولو للشركة اليوم لقد كفانا ما تحملنا منكم ومن استغلالكم وجشعكم .. أننا نريد التأميم ، وذكر في الثامن والعشرين منه أن التأميم المخرج الوحيد لاسترداد ثروتنا المغصوبة ، وانه حق من حقوق السيادة لم تخضع يوماً لقيود الامتيازات [75]، ثم قال " أنا أناشد الشعب أن يكون حذراً مترقباً نتائج هذه المفاوضات النفطية التي

تمس حياته في الصميم ويقضي على الدعايات التي يروجها المنتفعون والذي وزعت عليهم شركات النفط محطات البنزين لإسكاتهم أو لإطلاق ألسنتهم في الدعاية لها [76] . ونشرت جريدة (صدى الأهالي) مقالاً افتتاحياً جاء فيه " إذ كان التأميم هو المطلب الأخير للشعب العراقي ، وأكثر الحلول مصلحة فيجب أن لا يستمر استغلال العراق وهدر حقوقة في أهم مورد من موارده " [77] وقد استمرت المفاوضات بين الحكومة والشركات حتى توصلوا إلى اتفاق ، وفي الثالث من شباط 1952 ثم التوقيع على اتفاقية النفط المعقودة بين الحكومة العراقية من جهة وبين شركات النفط من جهة أخرى [78] .

وعلى أثر عرض الاتفاقية على مجلس النواب درسها حزب الاستقلال والأحزاب الأخرى دراسة دقيقة فيها إجحافاً بحقوق العراق من نواحي عديدة وأنها لا تضمن مصلحة العراق ، فقرر نواب حزب الاستقلال استقالتهم من المجلس احتجاجاً على هذه الاتفاقية ، وجاء في الاستقالة " إن بقاؤنا في المجلس النيابي بعد عرض الاتفاقيات النفطية عرضاً شكلياً يعتبر مساهمة منا في إعطاء صفة المشروعية لإمرار هذه الاتفاقيات التي نعتقد أن إمرارها على هذا النحو الشاذ في مثل هذه الظروف على حقوق الشعب وانتزاعاً تاماً لهيمنته عام كان الواجب إجراؤه بحرية على أساس هذه الاتفاقيات الخاصة بالنفط " [79] .

وقد صادق مجلس النواب في الرابع عشر من شباط 1952 على اتفاقية النفط [80] وحال صدور المصادقة نشرت لواء الاستقلال بياناً لحزب الاستقلال أعلن فيه للشعب العراقي والرأي العام العالمي بأن هذه الاتفاقيات قد فرضت على الشعب وأنها باطلة [81] كما طالبت الأحزاب السياسة العلنية كافة إلى الإعلان عن الإضراب العام في كافة أنحاء العراق 19 شباط 1952 احتجاجاً على هذه الاتفاقية المجحفة بحقوق العراقيين [82] .

وقد استمرت صحف الأحزاب العلنية في طرح القضايا الاقتصادية الأخرى لغرض معالجتها ، فقد تابعت جريدة لواء الاستقلال الأحداث التي حدثت في قضاء الشامية في التاسع من نيسان عام 1954 تعبيراً عن سخط الفلاحين على الحكومة وعلى الأوضاع الاقتصادية السائدة في ظلها ، إذ داهمت قرية الشامية (هوسه) من الصوبين الأيمن والأيسر من عشائر الحميدات الخناجر والعصي والمكاوير والسكاكين ، بقدر عددهم (200) شخص وتوجهوا إلى السراي وهتفوا بجعل حصتهم النصف بدل الثالث ، وتوزيع الأراضي عليهم [83] . وفور انتشار الخبر التحم معهم الفلاحين في منطقة الشامية وساروا في مسيرة

اخترقت الشارع الرئيس للمدينة التي خرج جميع أهلنها من عمال وكسبة وكذلك الطلاب حتى بلغ عدد المتظاهرين أكثر من عشرين ألف نسمة وطول المظاهرة اكثرة من كيلومنر ونصف هاتين بسقوط والمعاهدة العراقية – البريطانية والمجلس النيابي ومشروع المساعدات الأمريكية ورئيس الوزارء فاضل الجمالي .. وعدد وصولهم إلى مقر القائم مقامية أخذوا ينشدون الأهازيج التي عبرت عن هذه المظاهرة ومنها " الخبز الطابك مليناه ، الملاك مكيف ، وأنا دنان ريوكي" ، دخيلك يا حاكم مليناه " " نحن جوعانين والملاكين شبعانين" [84] .

وفي شهر آذار سنة 1954 حدثت فيضانات كبيرة في البلاد ، إذ ازادات مياه نهري دجلة والفرات زيادة كبيرة ، ففي ليلة 29–30 آذار بدأت المياه تملأ منطقة معسكر الرشيد وبغداد الجديدة، وفي الليلة نفسها عقد اجتماع في بناية مديرية الري العامة برئاسة فاضل الجمالي رئيس الوزراء ، حضره رؤساء الوزراء السابقون والوزراء بعد مناقشتهم للموضوع قراراً بإخلاء الجانب الشرقي من بغداد إخلاءً جزئياً .وكان في بغداد زهاء ثلاثة أرباع المليون يسكن ثلثاهم في جانب الرصافة المعرضة للغرق ويسكن الثلث الآخر في جانب الكرخ ،ورغم خطورة الوضع ، فقد استقر الرأي على مضاعفة الجهود والعناية بالسدود وتهدئة الناس باستمرار [85] .

وقد عدت الفيضانات التي حدثت في سنة 1954 من أسوأ الفيضانات التي حدثت في العراق ، ففي العزيزية في واسط على سبيل المثال غرقت المزروعات وسكن الكثير من الفلاحين فوق الروابي والتلال طوال أربعة أشهر حسب وصف جرية صوت الشعب [86]. وتساءلت الجرية (متى يتم التركيز على مشاريع الري والسيطرة على الفيضانات ، وانتقدت الحكومة بسبب ضعف مساهمتها في سبيل النهوض بهذا القطاع [87] .

ويذكر أن مجلس الإعمار الذي تأسس عام 1950 استناداً إلى قانون مجلس الإعمار رقم (23) لسنة 1950 ، أخذ على عاتقة بناء مشاريع السدود والنواظم على نهري دجلة والفرات لدرء الفيضانات ، إلا أنه ورغم وضعه مناهجه الأول لمشاريع الإعمار التي ابتدأت سنة 1951 وقد خصص مبلغ 56,7 مليون دينار لتنفيذ مشروعاته [88] لم يستمر العمل بهذا المنهاج طويلا نظراً لافتقار أغلب مشروعاته إلى الدراسات الاقتصادية والفنية، كما صدر عام 1953 القانون رقم (27) الذي ينص على تأسيس وزارة الإعمار غايتها وضع التقييدات

على الصلاحيات التي منحت للمجلس ولتكون الوزارة حلقة وصل بين مجلس النواب وجلس الإعمار [89] ومع ذلك يمكن القول أن أبرز أعمال مجلس الإعمار كانت في بناء السدود والخزانات وأهمها مشروع الثرثار على دجلة والحبانية على الفرات للسيطرة على الفيضانات ، حيث حققت إلى ح بعيد دفع أخطار الفيضانات المدمرة ، وخاصة في بغداد [90] . وعلى الرغم من الظروف التي سادت الريف العراقي بسبب شروط الاستئجار والعمل التي وفرت مخولات ضخمة للملاكمين الكبار فان الحكومة كانت تمنحهم أموالا إضافية أخرى مما ولد الاستياء والتذمر لدى الفلاحين ، بسبب تفضيل بها من أضرار عوضاً عن جهودهم التي بذلوها للحفاظ على السدود وما يلحق بها من أضرار ، وقد سلطت جريدة (لواء الاستقلال) الضوء على ما حدث في قضاء الحي في الكوت ، إذ كانت محاطة من جميع أطرافها بأراضي الشيخ عبد الله ياسين والنهروان العائدان له ، ومن الغر يحدها نهر الفرات ، ومن الشرق السور الذي بناه المالك المذكور قسم شارع المدينة إلى قسمين والذي كان أحد هؤلاء الشيوخ الذي استفاد من هذه المنح ، في الوقت الذي كان سكان المدينة يتعذر عليهم ترميم أو بناء دورهم لأن من أراضي الشيخ الواقعة خلف الأنهر أو السور وفي هذا اعتداء على حقوقه، ومن وراء تلك الحواجز تقع الأراضي الواسعة التي يجني منها الشيخ الثروة الطائلة بجهود مئات الفلاحين ، ولحفظ هذه الامتيازات فأنة يتدخل بشؤون البلدة صغيرها وكبيرها لئلا تخرج عن سلطانه حتى انه هيمن على موظفي المدينة فإذا اعترض الموظف على تنفيذ رغباته فيكون نصيبه النقل [91].

لذلك نجد أن سكان المدينة استبشروا بميلاد الجبهة الوطنية ، كما أظهروا رغبتهم بإرسال نائب عنهم للمجلس النيابي بدلاً من الإقطاعيين وأعلنوا تأييدهم للجبهة وميثاقها[92]. ويذكر أن حزبي الاستقلال والوطني والديمقراطي ساورتهما الفكرة بتكوين جبهة وطنية منذ عام 1952 . حيث شجبوا الأوضاع القائمة وطالبوا بتغيير جوهري لها وبقي الحزبان على هذا النهج ، واستمرت المداولات بينهما حول

الهوامش :

(1) حزب الاستقلال ، النظامان الأساسي والداخلي ،" البلاد" (جريدة) ،آذار ، 1946 .

(2) صوت الأحرار ، (جريدة) ، العدد الأول ، 26 نيسان 1946 .

(3) " الأهالي " (جريدة) ، 5 كانون الأول ، 1945 (مقالة بعنوان – نظرة في خطاب العرش) للأستاذ كامل الجادرجي ، ص1 .

(4) عبد الفتاح إبراهيم ،مشكلة التموين ، بغداد 1942 ، ص20 .

(5) تقرير غرفة تجارة بغداد للسنتين 1938-1939 ، بغداد ، 1994 ، ص79-80 .

(6) Gorge Kirk , The Middle East in the war,London,1932 P.171.

(7) الإشارة هنا غلى الأشهر الثمانية الأولى من اندلاع الحرب ، مجلة غرفة تجارة ، بغداد ، جـ6 وجـ7 ، بغداد، 1941 ، ص445 .

(8) المصدر نفسه ، جـ3 ، آذار 1941 ، ص180 .

(9) غرفة تجارة بغداد ، جـ3 ، 1940 ، ص2028 ؛ حسين عمر ، اقتصاديات الحرب ، القاهرة 1956 ، ص37 .

(10) مير بصري ، باحث في الاقتصاد ، بغداد ، 1948 ، ص204 .

(11) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع العادي لسنة 1942 ، ص46 .

(12) للتفاصيل بنظر : زهير علي احمد لنقاش ، التموين في العراق ، 1939-1948 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ،1989، ص26-75 .

(13) المصدر نفسه ، ص76 .

(14) زمن الوثيقة ، مظفر عبد الله أمين ، السيطرة البريطانية على حكومة العراق خلال سنوات الحرب " آفاق عربية ، (مجلة) ، العدد الثالث ، تشرين الثاني ، 1979 ، ص70 .

(15) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948 ، ص223.

(16) مير بصري ، المصدر السابق ، ص285 .

(17) زهير النقاش ، المصدر السابق ، ص92 .

(18) لواء الاستقلال ، (جريدة) ، العدد 174 ، 4 أيلول 1947 .

(19) المصدر نفسه .

(20) المصدر نفسه ، العدد 182،1947 .

(21) لواء الاستقلال ، العدد 194 ، 26 أيلول 1947 .

(22) " صوت الأحرار " (جريدة) ، العدد 56 ، تموز 1946 .

(23) المصدر نفسه .

(24) لواء الاستقلال العدد 12،210 اب 1947 .

(25) لواء الاستقلال ، العدد 224 أيلول 1947 .

(26) صوت الأحرار ، العدد 577 ، 13 أيار 1948 .

(27) المصدر نفسه

(28) جوني يوسف حنا ، تاريخ الصناعات الوطنية ... ، ص17-18

(29) لواء الاستقلال ، العدد 55 ، بغداد 1946 .

(30) المصدر نفسه ، العدد 70 ، بغداد 1946 .

(31) المصدر نفسه ، العدد 78 ، بغداد 1946.

(32) المصدر نفسه ، العدد 775 ، بغداد 1948 .

(33) الشعب ، العدد 271 ، آذار 1948 .

(34) " الشعب ، (جريدة) ، العدد 527 ، بغداد 1947 .

(35) المصدر نفسه ، العدد 834 ، بغداد 1948 .

(36) " لواء الاستقلال " ، العدد 6،9 آب 1946 .

(37) المصدر نفسه ، العدد (11) ، 5 آب 1946 .

(38) المصدر نفسه ، العدد 24 ، 21 أيلول 1946 .

(39) صوت الآحرار ، العدد 66 ، تموز 1946 .

(40) صوت الأحرار ، العدد 66 ، تموز 1946 .

(41) المصدر نفسه .

(42) (صوت الأهالي) ، العدد 1219 ، 15 تموز 1946؛ (صوت الأحرار) ، العدد 71 ، 19 تموز 1946

(43) قصد بها دولارات وكندا وفرنكات سويسرا ، وكونر السويد وساكودوس البرتغال ، مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، القاهرة 1949 ، ص531.

(44) المصدر نفسه ، ص519-520 .

(45) ناظم الزهاوي ، تجارة العراق الخارجية وسياسة الاستيراد ، بغداد ، 1952 ، 76 ؛ مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص 523 .

(46) صوت الأحرار ، العدد 413، 16 تشرين الثاني 1946 .

(47) المصدر نفسه ، العدد 295 ، 30 حزيران 1947 .

(48) المصدر نفسه ، العدد 295 ، 30 حزيران 1947 .

(49) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق ، جـ7 ، ص207 .

(50) صوت الأحرار ، العدد 413 ،26 تشرين الثاني 1947 .

(51) المصدر نفسه .

(52) المصدر نفسه ، العدد 414 ، 27 تشرين الثاني 1947.

(53) صوت الأهالي (جريدة) ، العدد 1460 ، 25 آذار 1948 .

(54) صوت الأهالي ، العدد 1449 ، 2 آذار 1948 .

(55) المصدر نفسه ، العدد 1455 ، 3 آذار 1948 .

(56) تقي عبد سالم تطور القطاع العام في العراق مع إشارة إلى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية 1958-1973 ، بغداد 1977 ، ص74 .

(57) تمت الترجمة ونشر تقرير بجريدة لواء الاستقلال ، الأعداد 897 و 798 و 902 في 8 و9 و 14 شباط 1950 .

(58) صادق حسن السوداني ، النشاط الصهيوني في العراق 1914-1952 ، بغداد ، 1980 ، ص25 ؛ وللتفصيل في الدور الاقتصادي لليهود في العراق . ينظر : احمد عبد القادر مخلص القيسي ، الدور الاقتصادي لليهود في العراق 1920-1952 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد 1998 .

(59) لواء الاستقلال ، العدد 919، 6 آذار 1950 .

(60) لواء الاستقلال ، العدد 919 ، 6 آذار 1950 .

(61) محمد صبري كبه ، مذكراتي في صميم الأحداث ، ص343 .

(62) كاثلين م. لانلكي ، تصنيع العراق ، ترجمة محمد حامد الطائي ، خطاب صكار العاني ، مطبعة التضامن ، بغداد ، 1963 ، ص142 ، وللتفصيل عن مجلس الإعمار ينظر : عبد الله ثاني ، مجلس الإعمار في العراق 1950-1958، رسالة ماجستير غير منشورة ن كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1983 .

(63) الوقائع العراقية ، العدد 2661 ، 1948/21 .

(64) لواء الاستقلال ، العدد 1011 ، 8 اذار 1950 .

(65) المصدر نفسه 1012 ، 9 تشرين 1950 .

(66) قدرت جريدة صوت الأهالي في عددها الصادر في 22 آب عدد العمال العراقيين العاملين لدى القوات البريطانية بـ 1000) ألف عامل.

(67) عبد الله الثاني مجهول ، من مشكلات الاقتصاد العراقي بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1948) ، مجلة المؤرخون العرب " ، العدد 14 ، 1988 ، ص62.

(68) تقرير لجنة الأمور المالية والاقتصادية ، الاجتماع العادي الثاني والعشرون لمجلس الأعيان لسنة 1948-1949 ، ص93

(69) زهير النقاش ، المصدر السابق ، ص94 .

(70) المصدر نفسه ، ص 95 .

(71) محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد ، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ، الموصل ، 1979 ، ص77.

(72) زاد إنتاج النفط 1950 إلى 6،5 مليون طن في حين كان النفط الإيراني في السنة نفسها 31,75 مليون طن والسعودي 25,9 مليون طن والكويتي 17 مليون طن ، على أن امتيازات كل من السعودي والكويت وقعت عام 1932 ، 1938 بعد امتياز العراق . سهيل صبحي سلمان ، المصدر السابق ، ص174 .

(73) كمال السامرائي ، القوانين الخاصة بالنفط ، مطبعة أسعد ، بغداد 1969 ،ص249-250 .

(74) محاضر مجلس النواب ، الدورة الثانية عشر ، 1951 ، ص531 ، 537 .

(75) لواء الاستقلال ، العدد 4925 ، 27 نيسان 1851 ، منشورات حزب الاستقلال في شؤون النفط مطبعة الصباح ، بغداد 1951 ، ص8 .

(76) منشورات حزب الاستقلال في شؤون النفط ، ص31 .

(77) صدى الأهالي ، 12 مايس 1951 .

(78) لواء الاستقلال ، العدد 1497 ، 8 شباط 1952 .

(79) لواء الاستقلال ، العدد 1500، 12 شباط 1952 .

(80) تمت المصادفة على اتفاقية بأغلبية 89 صوتاً ضد سبعة أصوات ، وتغيب عن الحضور أربعون نائباً ، كما صادق مجلس الأعيان بأغلبية سبع عشرة صوتاً من أصل 18 صوتاً .. مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، ص342 .

(81) لواء الاستقلال ، العدد 1503 ، 15 شباط 1952 .

(82) السياسة (جريدة) ، العدد 223 ، 19 شباط 1952 .

(83) سهيل صبحي سلمان ، المصدر السابق ، 112 .

(84) الخبز الطابك : الخبز الذي يصنع من دقيق الرز. "لواء الاستقلال ، "العدد 1373 ،24 شباط 1954 . وبذكر بأن أسباب الخلاف هو أن الملاكين اعتادوا أ، يستولوا على مقدار ثلثي الحاصل وترك الثلث الآخر للفلاح . ينظر: طلعت الشيباني ، واقع الملكية الزراعية في العراق ، ص111 .

(85) للتفصيل عن الفيضانات في العراق . ينظر : احمد سوسة ، فيضانات بغداد في التاريخ ، القسم الثاني ،بغداد ، 1965 ، 1965 ، ص580 .

(86) صوت الشعب ، العدد 3168 ، 31 آذار 1954.

(87) المصدر نفسه .

(88) الحكومة العراقية ، مجموعة قوانين مجلس الإعمار ، وزارة الإعمار ، بغداد ، 1955 ، ص9 .

(89) المصدر نفسه ، ص17-18.

(90) سهيل صبحي سلمان ، المصدر السابق ، ص87 .

(91) لواء الاستقلال ، العدد1813 ، الأول من آب 1954 .

(92) المصدر نفسه ، العدد 1832 ، 21 آب 1954 .

المصادر

(1) حزب الاستقلال ، النظامان الأساسي والداخلي ،" البلاد" (جريدة) ،آذار ، 1946 .

(2) " صوت الأحرار ، (جريدة) ، العدد الأول ، 26 نيسان 1946 .

(3)" الأهالي " (جريدة) ، 5 كانون الأول ، 1945 (مقالة بعنوان – نظرة في خطاب العرش) للأستاذ كامل الجادرجي.

(4) عبد الفتاح إبراهيم ،مشكلة التموين ، بغداد 1942.

(5) تقرير غرفة تجارة بغداد للسنتين 1938-1939 ، بغداد ، 1994 .

(6) الإشارة هنا غلى الأشهر الثمانية الأولى من اندلاع الحرب ، مجلة غرفة تجارة، بغداد ، جـ6 وجـ7 ، بغداد ، 1941 .

(7) غرفة تجارة بغداد ، جـ3 ، 1940 ؛ حسين عمر ، اقتصاديات الحرب ، القاهرة 1956.

(8) مير بصري ، باحث في الاقتصاد ، بغداد ، 1948.

(9) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع العادي لسنة 1942.

(10) زهير علي احمد لنقاش ، التموين في العراق ، 1939-1948 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ،1989.

(11) مظفر عبد الله أمين ، السيطرة البريطانية على حكومة العراق خلال سنوات الحرب " آفاق عربية ، (مجلة) ، العدد الثالث ، تشرين الثاني ، 1979.

(12) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948.

(13) " لواء الاستقلال ، (جريدة) ، العدد 174 ، 4 أيلول 1947 .

(14) صوت الأحرار ، العدد 577 ، 13 أيار 1948 .

(15) " الشعب ، (جريدة) ، العدد 527 ، بغداد 1947 .

(16) (صوت الأهالي) ، العدد 1219 ، 15 تموز 1946.

(17) مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، القاهرة 1949.

(18) ناظم الزهاوي ، تجارة العراق الخارجية وسياسة الاستيراد ، بغداد ، 1952 ، 76 .

(19) تقي عبد سالم، تطور القطاع العام في العراق ، 1958-1973 ، بغداد 1977.

(20) تمت الترجمة ونشر تقرير بجريدة لواء الاستقلال ، الأعداد 897 و 798 و 902 في 8 و9 و 14 شباط 1950 .

(21) صادق حسن السوداني ، النشاط الصهيوني في العراق 1914-1952 ، بغداد ، 1980

(22) احمد عبد القادر مخلص القيسي ، الدور الاقتصادي لليهود في العراق 1920-1952 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد 1998 .

(23) كاثلين م. لانلكي ، تصنيع العراق ، ترجمة محمد حامد الطائي ، خطاب صكار العاني ، مطبعة التضامن ، بغداد ، 1963 .

(24)عبد الله ثاني ، مجلس الإعمار في العراق 1950-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1983 .

(25) عبد الله الثاني مجهول ، من مشكلات الاقتصاد العراقي بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1948) ، مجلة المؤرخون العرب " ، العدد 14 ، 1988.

(26) تقرير لجنة الأمور المالية والاقتصادية ، الاجتماع العادي الثاني والعشرون لمجلس الأعيان لسنة 1948-1949.

(27) محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد ، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ، الموصل ، 1979 .1932 ، 1938

(28) كمال السامرائي ، القوانين الخاصة بالنفط ، مطبعة أسعد ، بغداد 1969.

(29) طلعت الشيباني ، واقع الملكية الزراعية في العراق.

(30) احمد سوسة ، فيضانات بغداد في التاريخ ، القسم الثاني ،بغداد ، 1965 ، 1965.

(31) الحكومة العراقية ، مجموعة قوانين مجلس الإعمار ، وزارة الإعمار ، بغداد، 1955 .